



## صلاح جودة في ذكرى رحيله الغامض ! ( 1 - 5 )

بقلم : رانف محمد الويشي

17 نوفمبر 2017

**تمر** اليوم الذكرى الثانية لرحيل العلامة الاقتصادي الأستاذ الدكتور المرحوم صلاح جودة ، نشأ صلاح جودة في بيت علم وثقافة عالية ، كان أبوه يملك مكتبة ضخمة بالمنزل ويصاحبه في طفولته إلى القاهرة في جلساته الأسبوعية مع أصدقائه من كبار مثقفي مصر ، كان منهم الصحفي مصطفى أمين والكاتب زكي نجيب محمود ، والكاتب أنيس منصور ، في هذه البيئة الثقافية المميزة تربي صلاح جودة علي عشق المعلومة ..

**ولد** صلاح جودة في 5 يناير من عام 1958 بمدينة بلقاس بالدقهلية ، تخرج من كلية التجارة في منتصف سبعينات القرن الماضي ، ثم حصل علي درجة الدكتوراة في الاقتصاد الدولي ، عمل أستاذا لمادة الإقتصاد بجامعة عين شمس ، كما عمل مستشارا اقتصاديا لعدة جهات أجنبية ، منها دولة الإمارات والمفوضية الأوروبية ، كان آخر المناصب التي تولاها د. جودة هو إدارة مركز الدراسات الاقتصادية بالقاهرة ..

**حصل** العلامة الاقتصادي صلاح جودة علي عدة جوائز ، كان أشهرها جائزة من جامعة كانتربري البريطانية ، له العديد من المؤلفات الاقتصادية ، هي : الرجل الثاني – التحليل المالي – صناديق الإستثمار – فاسدون حول التوريث ..

للمرحوم د. جودة العديد من الدراسات البحثية في معالجة الشأن الاقتصادي المصري المنهار ، منها : الدين المحلي وأثره علي الموازنة العامة – دولة المستشارين في مصر – الفزاعة الاقتصادية – مقياس نجاح الدول - مشروعات تم وأدها - الصناديق الخاصة ، الحقيقة والخيال – الصندوق الاجتماعي وعبر السجون – الشائعات وأثرها علي الاقتصاد - روضة الإصلاح الاقتصادي ..

**عرف** عن العلامة الكبير المرحوم د. صلاح جودة دفاعة عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لفقراء مصر ، فكان يقدم الاقتصاد بأسلوب يسهل فهمه علي العامة غير المتخصصين حتي أطلق عليه الناس اسم " خبير البسطاء " ..

الأستاذ الدكتور المرحوم صلاح جودة كان أرشيفا رقميا يمشي علي الأرض ، ما أن يسأله أحد الناس عن مشكلة اقتصادية ما إلا ويعطي معلومات تفيض عن حاجة السائل ، وضمن هذه المعلومات تكون مجموعة من الحلول اليسيرة ! أصبح الشعب – بفضل ما يقوله صلاح جودة - أكثر تقيفا وملما بدولاب حرص العسكر أن يكون فهمه حكرا عليهم !

**لم يكن** العلامة المرحوم صلاح جودة من صنف الرجال الذين ينافقون الحاكم من أجل مصالح مصر ، كان رجلا زاهدا ومتواضعا واحترافيا في مجال عمله وشجاعا خالصا لأرض مصر وشعبها ، كان يقدم برامج مجانية للإصلاح الاقتصادي للحكومة كي تنهض من عثرتها ، كانوا يتعمدون عدم الإستماع إليه ، وأحيانا ملاحقته في المحاكم لترهيبه ، كما حدث في عام 2009 في زمن المخلوع الفاسد مبارك بسبب مطالبته بتواجد الحدين الأدنى والأقصى للدخل لتحقيق العدالة ، وهو أول من أطلق هذه الدعوة الإجتماعية الملحة !

**زادت** لقاءات المرحوم د. صلاح جودة بعد ثورة يناير ، أخذ كلامه يفتح ملفات الفساد ويفضح في ذات الوقت من بيده زمام الأمور ، عرف من يتابعونه ويرصدون حركته من خلال تلك اللقاءات عنه ثلاثة أشياء يعشقها : القراءة والمسرح وشرب القهوة ، وافته المنية في 17 نوفمبر 2015 عن عمر يبلغ 57 عاما في أعقاب تناوله لكوب من القهوة في أحد النوادي المعروفة بالقاهرة في منطقة مدينة نصر !

**نستعرض** في هذه الحلقات الخمس عددا من أقوال العلامة المرحوم د. صلاح جودة ، فالذكرى تنفع المتخصصين وغير المتخصصين ، خاصة وأن طبيعة الكوارث التي نمر بها خلال العقود الماضية هي نفسها التي نمر بها الآن ، والمسئولون علي الأمر هم نفس العصابة وإن اختلفت أسماؤهم :

## # في 7 ديسمبر 2011 تحدث العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن نهب القطاع العام منذ حكومة الجنزوري واستمراره بالحكومات التي تلتها ، فقال التالي :

" هناك مقولة خاطئة يرددتها بعض المسؤولين ، إما كشماعة يلقون عليها فشلهم أو فزاعة يخيفون بها الناس ، هذه المقولة تقول أن ثورة يناير قد أثرت سلبا علي الحياة الاقتصادية في مصر !  
هذا كلام بعيد كل البعد عن الحقيقة ، كلامنا هنا بالأرقام ، مديونية مصر زادت طوال الـ 11 شهرا الماضية بنسبة 3 % فقط ! بينما كانت مديونية مصر تزيد في عهد المخلوع مبارك بنسبة 10 / 15 % سنويا !  
من الناحية الاقتصادية التي أنا أتخصص فيها أقول أن مبارك دمر مصر تدميرا شاملا ، زاد هذا التدمير في العقدين الأخيرين له ، ففي هذين العقدين تولي رئاسة الوزراء ثلاثة هم : د. كمال الجنزوري ، د. عاطف عبيد ، د. أحمد نظيف ..  
الشائع بين الناس أن الأول كان ممتازا ، وهذا غير صحيح ، فقد إختلط معه الجيد مع السيء ، بينما الوضع مع عبيد ونظيف لا يوجد إختلاف بين المتخصصين المخلصين علي أنهما شاركا في تدمير اقتصاد مصر ..

**لو عدنا إلي د. الجنزوري** لشرح الموقف المختلط بالنسبة حوله لأمكن معرفة ما ارتكبه من أخطاء في حق مصر وشعبها ، هو تولي الحكم في 4 يناير 1996 وترك الحكم في 5 أكتوبر 1999 وهو يوم الولاية الثالثة لمبارك ..  
مبارك أنهى خطاب الولاية الثالثة في الساعة 2.10 ظهرا ، الساعة 2.13 تم الإعلان عن إستقالة د. شوقي خاطر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ، 2.20 تم الإعلان عن إستقالة د. الجنزوري رئيس الوزراء ، 2.25 تم الإعلان عن تولية د. عبيد رئاسة الوزراء ..

**د. شوقي خاطر** كان يبلغ 55 عاما حينها ، يعني حجة المعاش هنا غير متواجدة ، كما أنه لا يجوز إجباره علي ترك منصبه لأن منصبه يتمتع بالحصانة ، كان الرجل يحمل في مكتبه جميع ملفات الفساد التي قام بها وزير قطاع الأعمال د. عاطف عبيد في نهب القطاع العام ، المبالغ المنهوبة تقدر بعشرات بلايين الدولارات ، المهم هنا أنهم أجبروه بالمخالفة ليترك منصبه كي يخلوا لهم الجو لاستمرار النهب !

**هناك صحفي** اسمه علي القماش أخذ هذه الملفات التي تثبت نهب القطاع العام حتي تاريخه ووضعها في كتاب أسماه " الكتاب الأسود لوزير قطاع الأعمال " صدر هذا الكتاب في 5 سبتمبر 1999 ، أي قبل أن يترك د. الجنزوري منصبه بشهر ! إذا افترضنا أن د. الجنزوري لم يكن يعلم طوال فترة رئاسته ، وهذا إحتمال نسبته تبلغ صفرا ، فماذا بعد أن صدر كتاب الصحفي المذكور وذكر أسماء الشركات المنهوبة قبل شهر من خروج د. الجنزوري ؟! لم يفعل الجنزوري شيئا !

**ما أريد** قوله هنا أن د. الجنزوري كان يعلم بحجم الفساد في وزارة قطاع الأعمال التي كان وزيرها عاطف عبيد إلا أنه أثار السلامة صمتا ، وضاعت بلايين الدولارات علي مصر نهبا مبارك وعصابته ، أنا من موقعي هنا ليس لدي معلومات كي أجزم هل شاركهم الجنزوري في النهب أم لا ! لكنه علي الأقل غطي علي جرائم نهب مصر بالصمت ، وهذا في حد ذاته جريمة كبرى !

**السؤال** الآن الذي يجب أن نسأله عن هذه الحكومة التي تتولي بعد الثورة : هل هذه حكومة إنقاذ بعد ثورة قدمت هذا العدد الهائل من الشهداء ؟! أري نصف حكومة عصام شرف من صبيان مبارك ، فأين هو الإنقاذ إذا كانوا هم سبب ما نحن فيه الآن ؟! ..

## # في 15 فبراير 2012 تحدث العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن الاقتصاد المصري المنهار في حكم الرئيس المعزول حسني مبارك وكيف يمكن لنا أن نوقف الآن هذا الإنهيار ، فقال التالي :

" لو نظرنا إلي مصر منذ عام 1981 وحتى الآن نستطيع أن نقول أن مصر دولة غنية بالموارد لكنها غيبية في إدارتها ، موارد مصر تمكثها من الوقوف عل ذات الصف الذي فيه دولة مثل ماليزيا الآن أو الصين شرط أن تتولاها إدارة رشيدة .. لو سرق من يتولي إدارتها النصف وترك لنا النصف الآخر نبني به البلد لاستطعنا الوقوف علي قدمينا ! لكن المصيبة أنه لا يترك لنا إلا ما يبقينا علي حد الكفاف !

**مصر** لا تحتاج منحا أو قروضا من أي دولة بل إننا يمكن أن نعطي منحا للآخرين لو أحسنا إدارة ما لدينا من موارد بشرية وطبيعية وتصنيعية ، هذا كلام بالأرقام وغير قابل للجدال ! لو نظرنا إلي موازنات مصر لاكتشفنا أن القائمين علي وضعها يستحقون المحاكمة !

**يخدعوننا** ويقولون أن ثورة يناير هي التي سببت تقادم الأوضاع ، هذا كلام غير صحيح شكلا وموضوعا ! المديونية الخارجية والأخري الداخلية في يوم 25 يناير 2011 لم تختلفا كثيرا عن النسبة المئوية التي نحن عليها اليوم ! بمعنى أنه لو لم تقم الثورة لكانت نسبة المديونية الخارجية والأخري الداخلية هي نفس نسبة الزيادة التي هي عليهما اليوم ، ولا أبالغ إذا قلت أنها ستكون أعلي في زمن مبارك لأنه كان يعشق القروض !

**قبل الثورة** بيوم كان عدد المصانع المغلقة في مصر يبلغ 3600 مصنعا ، اليوم بلغوا 4500 مصنعا ، ولو لم تقم ثورة يناير لكانت نسبة المصانع المغلقة هي ذاتها اليوم ! هم يخدعون الناس ويقولون أن الثورة هي السبب في هذا الإنهيار الإقتصادي ، وهذه مزاعم بعيدة عن الحقيقة تماما !

**اعتاد النظام** أن يقترض كلما ظهرت مشكلة ، هذا هو أسلوب التنازلة ! لدينا وزيرة للتعاون الدولي إسمها فايزة أبو النجا كان يجب أن تحاكم لو عندنا إدارة رشيدة ! لم يفكروا كيف يمكن أن نستغني عن الإقتراض ولنجا إلي الموارد المتاحة عندنا وهي عديدة ، يمكن أن أذكر بعضها :

- **يوجد في** جهاز الدولة 222 ألف خبير ومستشار فوق سن الستين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال والمحليات ، لا يفعلون شيئا بالمطلق ! لكنهم يتقاضون مرتبات سنوية تبلغ 18 مليار جنيها بالإضافة 6 مليار جنيها مصاريف جانبية يعني شاي وقهوة وسيارة وخلافة بإجمال 24 مليار جنيها ! لماذا؟! ليس لدي هؤلاء أي خبرة وإلا لما كان هذا وضعنا ! هؤلاء يستحقون الفصل فورا علي الأقل !

- **لماذا تدعم** الدولة الطاقة بمصانع الأسمنت والحديد والطوب والأسمدة وتستولي بـ 70 % من هذا الدعم بينما هي تباع منتجاتها بأسعار عالية جدا وتحقق هامش ربح يزيد عن 200 % أو أكثر؟! يجب قطع الدعم عن هذه المصانع وقيمة هذا الدعم لهذه المصانع يزيد عن 100 مليار جنيها ..

- **هناك وزارة** واحدة في مصر هي وزارة الخارجية يمكن توفير أكثر من 60 مليار جنيها سنويا منها في بند المرتبات ، تصوروا أن موظفي مصر بسفارتنا بالسلفادور يبلغ 45 وبسفارتنا بالإكوادور 46 موظفا ، بينما لا يوجد مصري بهما ولا تعامل تجاري أو ثقافي معهما ! هذا المبلغ في وزارة واحدة ! هناك وزارات عديدة تشارك أيضا في تبذير مصادرها المالية !! مصر في حاجة لفكر يتزعم وليس لعضلات ، لو جري ذلك لمدة 36 شهرا لأصبحت ماليزيا خلفنا بمسافة ، أقول ذلك ولا أبالغ لأن الأرقام متوافرة وهم يعلمون ويرفضون الإصلاح لأنهم يشاركون في النهب ! " ..

### **# في 19 فبراير 2012 تحدث العلامة المرجوم د.صلاح جودة عن بعض التفاصيل الخاصة بنهب القطاع العام ونهب الأراضي في عهد الطاغية الفاسد مبارك ، فقال الأخبار الصادمة التالية :**

" كانه عدد شركات القطاع العام منذ 1987 وحتى 1993 يبلغ 425 شركة ، أسندت الحكومة المصرية في 1993 إلي أكبر شركة تقييم في العالم (Price waterhouse ) أن تقوم بمهمة تقييم تلك الشركات ، دفعت المعونة الأمريكية تكاليف هذا العمل .. حددت الشركة المذكورة (مقرها لندن ) قيمة تلك الشركات بمبلغ 2.3 تريليون جنيها مصريا ، منذ أواسط التسعينات وحتى ثورة 2011 المجيدة قام النظام المصري ببيع 52 % من إجمالي 425 شركة للقطاع العام ، سلاحظ في عملية البيع ما يلي من كوارث:

1- فحصوا أفضل الشركات الناجحة وقاموا ببيعها وخدعوا الناس علي أنها شركات خاسرة !  
2- المصيبة أن هذه الشركات الناجحة التي باعوها والتي تبلغ 52 % من قيمة الإجمالي المذكور بلغت قيمة مبيعاتها 34 مليار جنيها ! حتي لو افترضنا أن هذه الشركات المباعة لم تكن الأفضل - وش القفص - وتتساوي في جودتها مع الشركات الغير مباعة (نسبتها 48 % ) فمن المفروض أن تكون قيمة مبيعاتها تبلغ علي الأقل 1200 مليار جنيها ، أن أنها بيعت بقيمة 2 % تقريبا من قيمتها الحقيقية !!  
3- المصيبة الأكبر أنهم أدخلوا 13 مليار جنيها فقط من مبلغ الـ 34 مليار لحزينة الدولة ، أما الباقي فقد تم صرفه في الهواء بمزاعم مختلفة !

4- أكبر عملية نهب للقطاع العام تمت في حكومة عبيد ، صاحب ذلك نهب آخر قبل عبيد وبعده وهو نهب أراضي الدولة ، بلغت نسبة أراضي مصر المنهوبة في عهد مبارك 16 مليون فدان ، أي 67.2 ألف كم ، هذه المساحة المنهوبة تزيد عن مساحة خمس دول عربية هي قطر والبحرين والكويت ولبنان وفلسطين ، باعوا تلك الأراضي بثمن بخس لصبيانهم ، لكن القيمة الحقيقية لتلك الأراض المنهوبة تقدر بحدود 10 تريليون جنيها ..

**( ملاحظة : تحدثنا عن نهب أراضي مصر وقطاعها العام وأشياء أخرى من النهب في دراسة لنا من تسع حلقات بعنوان : " من فقه التوريث ، هل يستقيم الظل والعود أعوج؟! " في 9 يناير 2010 ، وذكرنا معلومات مستفيضة في هذا الشأن ، ويمكن العودة لهذه الدراسة لكاتب المقال علي المدونة وصفحتي بالفيس ) ..**

5- بعد أن إشتري صبيان مبارك تلك الأصول بملايين معدودة قاموا بإعادة تقييمها بأسعار فلكية لا تعكس الحقيقة ، فقد أخرج كمال الجنزوري قانونا خاصا يغطي هذا التقييم الجديد في عام 1997 ! ثم ذهبوا إلي البنوك وأخذوا قروضا برهن تلك الأصول المنهوبة ، هربت الأسماء الصغيرة التي يسجل باسمها القرض ، أو قاموا ببناء مشاريع علي الأراضي من القروض الممنوحة لهم وأعادوا البيع بأسعار فلكية !  
6 - أحد الأمثلة علي نهب مصر هو ما حصل في بيع عمر أفندي ، باعوه لصبي من صبيانهم بمبلغ 490 مليون جنيها بجميع فروعه البالغة

88 فرعا ، بعد ثلاثة أشهر فقط قام المالك الجديد برهن 16 فرعا في أحد البنوك وأخذ قرضا يبلغ 700 مليون جنيها ! ثم باع 10 % من هذه الفروع لسيدة يهودية تسمى راشيل بمبلغ 500 مليون جنيها!  
أحد الأمثلة الأخرى لهذا النهب هو شركة المراحل البخارية والتي لم يكن لها مثيل إلا في دول العالم الأول وبنائها الإتحاد السوفيتي لمصر ، كانت تقدر قيمتها الفعلية بأكثر من مليار جنيها ، باعوها بمبلغ 57 مليون جنيها ! المصيبة الأخرى أنهم تخلصوا من الماكينات وتم بيعها كخردة رغم أنه لا وجود لهذه المعدات في أي دولة من دول العالم الثالث !  
7 - نهب القطاع العام والأراضي جري من صبيان النظام ، عددهم 22 وأسماؤهم معروفة للجميع ! قيمة النهب بأسعار تلك الأيام بحدود 5 تريليون جنيها وبأسعار اليوم بحدود 12 تريليون جنيها ( 1.5 تريليون دولار ) ، هذا المبلغ لو جري استثماره بمصر كان كفيلا بوضع إقتصادنا ضمن العشرة الأوائل بالعالم ! ..

### # في 2 أبريل 2012 تحدث العلامة الإقتصادية صلاح جودة عن انهيار الإحتياطي النقدي في حكومتي عصام وشرف وكمال الجنزوري ، فقال التالي :

" الإحتياطي النقدي للدولة هو عبارة عن " حصالة " من العملة الأجنبية تصرف منها الدولة في إستيراد السلع الغذائية أو سد مديونية علي مصر تستوجب الدفع أو مواجهة حصار إقتصادي علي الدولة لفترة ما ، في الدول المستقرة يكون هذا الإحتياطي كافيا لمدة سنة أشهر ، ومن الأفضل أن يكون من الذهب كي تتجنب هبوط القيمة في حالة العملة الصعبة الورقية ..

في 24 يناير 2011 كان الإحتياطي النقدي في مصر يبلغ 36 مليار دولار وهذا كان يكفي مصر حينها لمدة أربعة أشهر ، استمرت حكومة عصام شرف من 3 مارس 2011 وحتى 22 نوفمبر 2011 ، أي تسعة أشهر ، خلال تلك الفترة هبط الإحتياطي النقدي ووصل إلي 15 مليار دولار ، وهذا يكفي مصر حينها لمدة 43 يوما ، أي أنه هبط بمبلغ 21 مليار دولار ، أي بمعدل نصف مليار دولار اسبوعيا ! ساهم في هذا الهبوط خروج المستثمرين الأجانب من البورصة ومعهم أموالهم بالعملية الصعبة ، وساهم فيها أيضا توقف حكومة عصام شرف عن اتخاذ أي قرار اقتصادي ، سواء جيد أو رديء ، لم يحدث بالطلاق !

**حكومة كمال الجنزوري** في عملها منذ 22 نوفمبر 2012 وحتى الآن ، من المنطقي أن مهمة حكومة الجنزوري قد جاءت لرفع الأداء الإقتصادي الذي كان مشلولا في حكومة عصام شرف ، لكن ما حدث كان مخالفا ..  
لم يكن هناك ما يسمى بالإحتياطي النقدي حتي عام 1990 وكانت الحكومة تذهب لشركات توظيف الأموال عند حاجتها للعملة كي تستورد أو تدفع دينا ، اي أننا كنا حتي عام 90 نسير الأمور الاقتصادية يوما بيوم من السوق المحلي لسلة العملة الصعبة ، وبدأ هذا المفهوم في التواجد منذ هذا التاريخ فصاعدا نتيجة خبراتنا المتراكمة من الدول الأخرى بعد التخلص من شركات توظيف الأموال ..

**الجنزوري** قال بعد ستة أيام من توليه الوزارة ( 28 نوفمبر 2012 ) أنه لا يوجد ما يسمى بالصناديق الخاصة وهذا غير حقيقي ، كان سعر الدولار في آخر يوم من حكم مبارك يبلغ 5.24 جنيها وكنا نستورد 72 % من غذائنا ، اليوم سعره 6.10 وأصبحنا نستورد 86 % من غذائنا ، اي أن هناك أداء اقتصاديا سيئا خلال الفترة الماضية منذ ثورة يناير وحتى اليوم !

**مصر دولة** غنية بمواردها لكن من يتولي إدارة تلك الموارد مجموعة من الأغبياء ! يمكن أن أتحدث الآن عن ثمانية عشر إصلاح اقتصادي فوري لو نفذه رئيس الوزراء الأول أو الثاني لكانت عجلة الإنتاج المتوقفة لا أقول تحركت بل جرت علي السير جريا سريعا " ..

### # في 23 ديسمبر 2012 تحدث العلامة الاقتصادية المرحوم د. صلاح جودة عن ضرورة النهضة باقتصاد مصر من حالة النكبة التي يعيشها منذ عقود طويلة ، فقال التالي :

" منذ ثمانينات القرن الماضي جري العهد علي تقسيم موازنة مصر إلي أربعة أرباع ، ربع للدعم وربع لدفع فوائد القروض وربع للأجور وربع للمعيشة ، طبعا هذا التقسيم ينم عن حالة من إيمان للكسل الذي يصل إلي حد التثبلة ويخلوا من الابتكار !  
البرازيل كانت في وضع أسوأ من الوضع الذي عليه مصر ، ماليزيا كانت في وضع أسوأ عدة مرات من وضع مصر ، لكن قادتها تحركوا وابتكروا حولا لمواجهة التحديات ونجحوا نجاحا كبيرا ..

**يوجد في مصر** كفاءات لا تقبل عما هو عليه الحال في البرازيل وماليزيا ، لكن يتم إقصاؤهم عن مواقع العمل كي يحتل أهل الثقة ومن يدور في فلك النظام أمكانهم ! هل توجد خطة اقتصادية متقنة وضعها المهندس هشام قنديل أمامنا عندما أقسم اليمين في 2 أغسطس كي يصل إليها بعد فترة محددة؟! أنظر لوزير المالية في حكومته والنظام الضريبي الظالم الذي وضعه علي الفقراء؟! والله العظيم لا علاقة بهؤلاء بأي فكر لبناء مصر ! ..

في الحلقة القادمة - إن شاء الله - سنبدا ذكر أقوال العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن إنهيار الاقتصاد المصري والحلول لعلاجه ، فإلى لقاء ..

رائف محمد الويشي  
أمريكا - تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على صفحته ومدونته  
[www.ahrarmisr.com](http://www.ahrarmisr.com)